

إجراءات السياستين المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر للفترة 2008-2020

Fiscal and monetary policy measures to achieve financial stability in Algeria for the period 2008-2020

مصطفى قسمية¹، كمال فايدى² / Guesmia Mustapha¹, Faïdi Kamel²¹ جامعة لوئيسي علي - البليلة 2 (الجزائر)، مخبر المقاولو تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، em.guesmia@univ-blida2.dz² جامعة لوئيسي علي - البليلة 2 (الجزائر)، faïdi_kamel@yahoo.com

تاريخ النشر: 31/12/2022

تاريخ القبول: 16/12/2022

تاريخ الاستلام: 22/09/2022

ملخص:

تعددت الأزمات والإختلالات الاقتصادية والمالية في العالم لتنتقل العدوى إلى الاقتصاد الجزائري بعدة طرق وعدة أسباب منها طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي، أسعار الصرف، تذبذب أسعار المحروقات وغيرها من الأسباب؛ ومواجهة هذه المشاكل إعتمدت الحكومة والسلطات النقدية على مجموعة من السياسات أهمها المالية والنقدية لتحقيق الأهداف العامة للدولة التي من ضمنها الاستقرار المالي. خلصت الدراسة إلى انتهاج توسعي للسياستين المالية والنقدية مرتبطة بزيادة الإيرادات والنفقات وتدقيق السيولة النقدية المتأتية من عائدات المحروقات في حالة ارتفاع أسعارها لتحسين مؤشرات الاستقرار المالي ومنها رفع معدلات النمو وميزان المدفوعات وأسعار الصرف وتقليص العجز الموازي ومعدلات التضخم وحجم الدين العمومي.

كلمات مفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، الاستقرار المالي، المحروقات.

تصنيف JEL : E62 , E63 , E52 , E26 , H6.

Abstract:

There are many economic and financial crises and imbalances in the world, so that the infection is transmitted to the Algerian economy in several ways and for several reasons, including the nature of the rentier Algerian economy, exchange rates, fluctuations in fuel prices and other reasons; To confront these problems, the government and monetary authorities relied on a set of policies, the most important of which are financial and monetary, to achieve the general goals of the state, including financial stability.

The study concluded an expansionary approach to the fiscal and monetary policies related to the increase in revenues and expenditures and the flow of cash flowing from fuel revenues in the event of a rise in fuel prices to improve indicators of financial stability, including raising growth rates, the balance of payments and exchange rates, reducing the budget deficit, inflation rates and the volume of public debt.

Keywords: Fiscal policy; monetary policy; financial stability; hydrocarbons.**Jel Classification Codes:** : E62, E63, E52 , E26, H6.**Résumé:**

Les crises économiques et financières mondiales se sont propagées à l'économie algérienne de plusieurs manières, notamment la nature de l'économie rentière, les carburants et autres ; Les politiques budgétaire et monétaire ont œuvré pour y faire face et atteindre des objectifs généraux, dont la stabilité financière.

L'étude a conclu une approche expansionniste des deux politiques liées à une augmentation des revenus pétroliers, des dépenses et des flux de trésorerie pour améliorer les indicateurs de stabilité financière, y compris les taux de croissance, la balance des paiements, les taux de change, le budget, le taux d'inflation et le volume des dépenses publiques dette.

Mots-clés: Politique fiscale; politique monétaire; stabilité financière; hydrocarbures.**Codes de classification de Jel:** E62, E63, E52 , E26, H6.

1. مقدمة :

تتميز الإيرادات العامة للجزائر بتبعيةها لأسعار المحروقات حيث فاقت نسبة إيرادات الجباية البترولية في بعض السنوات 68% من إجمالي الإيرادات العامة، وتذبذب أسعار هذه الأخيرة في الأسواق العالمية وتراجع أسعارها خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 أثر بالسلب على استقرار الوضع الاقتصادي ومنه على توازن الميزانية العامة واستقرار الوضع الاقتصادي العام، وهنا يبرز الدور الهام للسلطات المالية والسلطات النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها التوازن والاستقرار الاقتصادي العام والاستقرار المالي باستخدام مجموعة من الأدوات والإجراءات والآليات. هذا ما قادنا إلى طرح الإشكالية الآتية:

ما هي أهم الإجراءات والأدوات للسياستين المالية والنقدية المستخدمة لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال

الفترة 2008-2020؟

من خلال هذا التساؤل يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية السياستين المالية والنقدية وأهم الأدوات المستخدمة فيما؟
- ماهية الاستقرار المالي ومؤشراته الكلية؟
- ما هو دور إجراءات السياستين المالية والنقدية المتخذة في الجزائر لتحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة 2008-2020؟

كإجابات أولية ومؤقتة وضعنا الفرضيات التالية:

- السياسة المالية هي استخدام برامج الحكومة المتعلقة بالإنفاق والإيرادات العامين لتحقيق الأهداف العامة للدولة، والسياسة النقدية هي إجراءات السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.
 - الاستقرار المالي جزء من الاستقرار الاقتصادي العام يُعبر عن كفاءة وسلاسة وفعالية الوساطة المالية في تسهيل وتحسين الأداء الاقتصادي وسلامته.
 - تعمل السياستان المالية والنقدية على تحقيق الاستقرار المالي من خلال مجموعة من الأدوات والإجراءات أهمها الإيرادات، النفقات، توازن الميزانية، الأدوات الكمية، الأدوات الكيفية.
- خصّبت هذه الدراسة حالة الجزائر خلال الفترة بعد الأزمة المالية العالمية من 2008 إلى غاية 2020. أهمية الدراسة: مثلت الأزمة العالمية نقطة تحول ومراجعة للحسابات العالمية عند عديد الدول وزيادة أهمية دور الدولة والبنوك المركزية في حماية وتدعيم النشاط الاقتصادي واستقراره. أهداف الدراسة: التعريف بمجموعة من المفاهيم منها: السياسة المالية وإجراءاتها، السياسة النقدية وأدواتها، الاستقرار المالي، الأزمة المالية العالمية وغيرها.
- للإمام بمختلف الجوانب والحيثيات اعتمدنا على إستقراء الكتب والدراسات والمقالات والأبحاث التي لها علاقة بالموضوع، والمنهج التحليلي الوصفي لتحليل البيانات والمؤشرات لمختلف المصادر.

2. مفاهيم متعلقة بالسياسة المالية:

- تعمل حكومة الدولة ممثلة في سلطاتها المالية من خلال مجموعة من الإجراءات والأدوات والتدابير على تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة منها ما هو قصير، متوسط أو طويل المدى ويتعلق بعدة عوامل وعناصر مختلفة.
- 1.2 مفهوم السياسة المالية:

هي جملة من الإجراءات والتدابير الرشيدة التي تتخذها الحكومة ممثلة في سلطاتها المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي باستخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق عدة أهداف أهمها الاستقرار الاقتصادي أو تجنب آثار سلبية على اقتصادها. (شليق، 2012، صفحة 22)

- 2.2 أهداف السياسة المالية: تزيد وتنقص هذه الأهداف من دولة لأخرى بحسب عدة عوامل كطبيعة النظام الاقتصادي وأوضاع وخصوصيات كل بلد، وتشارك في تحقيق أهداف منها: (درواسي، 2005-2006، الصفحات 77-90)
- ✓ الاستقرار الاقتصادي: يتحقق هذا الهدف عن طريق الموازنة بين الأهداف الأربعة المكونة لمربع كالدور السحري وهي: النمو الاقتصادي، استقرار المستوى العام للأسعار، مستوى عالي من التشغيل والتوازن الخارجي.
 - ✓ التنمية الاقتصادية: في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ومنها تحقيق الموارد باختلافها، العدالة الاجتماعية، تحسين المستوى المعيشي للأفراد، التأثير في التضخم.
 - ✓ توزيع وإعادة توزيع الدخل: عن طريق آلية الضرائب وتقنياتها بتبني سياسة معدلات ضرائب متصاعدة ومدروسة حسب الفئات والقطاعات متزامنة مع إعانات وخدمات موجهة ومنه تقليص الفروق الاجتماعية وتحقيق مبدأ التكافؤ والعدالة.
 - ✓ تخصيص الموارد: الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة والآلية للنفاذ والتوجه نحو زيادة وتأمين الموارد المتجددة والطاقات الصديقة للبيئة والرشادة في استخدامها.
- 3.2 أدوات السياسة المالية: بغرض تحقيق أهدافها يجب تامين أهم الموارد وتنميتها والحفاظ عليها وتوجيهها نحو قنوات الإنفاق برشاد وحوكمة، من أهم الأدوات نذكر ما يلي:
- ❖ **الإنفاق العام:** تتمثل النفقات العامة في مجموع المبالغ المالية التي تمنحها الخزينة العمومية لمؤسسات الدولة وإداراتها وفروعها لتحقيق المنفعة العامة، ويقسمها المشرع الجزائري إلى: (القانون رقم 17/84، 1984، الصفحات 1042-1043)
 - **نفقات التسيير:** تحتوي كل النفقات اللازمة لتسيير شؤون مختلف مصالح أجهزة الدولة الإدارية مثل الأجور، المرتبات، الدعم، شراء سلع وخدمات، تسديد الديون ومستحققاتها، وغيرها.
 - **نفقات التجهيز:** تسمى أيضا نفقات الاستثمار، وتُعد بكل المخصصات المالية الموجهة للاستثمارات العامة من أشغال عمومية، سكك حديد، بناء مستشفيات، سدود وغيرها بالإضافة إلى إعانات للقطاعين العام والخاص ونفقات أخرى بالرأس المال.
 - ❖ **السياسة الضريبية:** تُعد بكل التدابير ذات الطابع الضريبي من تنظيم وتشريع وتحصيل إيرادات للمساهمة في تغطية النفقات العامة والتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفق السياسة المسطرة من طرف الدولة، ومنها المعاملة الضريبية التمييزية والاعفاءات والتخفيضات لمصالح استثمارات وقطاعات من شأنها تحقيق التنوع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع موارد أخرى خارج المحروقات. (زواق، 2016، صفحة 320)
 - ❖ **السياسة الائتمانية العامة:** تعمل الدولة على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات وإن أمكن تحقيق فائض يمكن استغلاله أو الاحتفاظ به لوقت الحاجة خاصة مع تطور الاحتياجات ومنه زيادة مستمرة في النفقات، لكن يمكن لهذه الإيرادات أن لا تكفي لتغطية النفقات فيتم أحيانا خلق ضرائب جديدة لإيجاد موارد إضافية لكن تنجر عنها آثار عكسية منها البطالة والتضخم وإثقال كاهل المؤسسات بنفقات إضافية، فتلجأ الدولة إضطراراً إلى ما يلي: (فار، 2017 - 2018، الصفحات 51-52)
 - **القروض العامة:** يطلق على مديونية الدولة مصطلح الدين العام، حيث تقدم الدولة وثيقة تتعهد فيها وفقا لشروط محددة ومتفق عليها بسداد أصل القرض مضافا إليه الفوائد خلال فترة زمنية معينة، وله عدة تقسيمات منها داخلي وخارجي، عام وخاص، إجباري وإختياري، قصير ومتوسط وطويل الأجل.
 - **الإصدار النقدي الجديد:** يسمى أيضا التمويل بالعجز حيث تلجأ الخزينة العامة إلى البنك المركزي من أجل الحصول على أوراق نقدية بدون تغطية، أي زيادة الكتلة النقدية المتداولة دون أن تجد هذه النقود ما تستحوذ عليه من منتجات أو سلع وخدمات وهو ما يؤدي إلى مشاكل تضخمية.

3. مفاهيم متعلقة بالسياسة النقدية:

في إطار السياسة الاقتصادية الكلية تستخدم السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي مجموعة من الأدوات المتنوعة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة والمتداخلة.

1.3 مفهوم السياسة النقدية: هي كل ما تقوم به السلطات النقدية من إجراءات لإدارة النقود والائتمان وتنظيمها وما يرافقها من قواعد وأحكام وقوانين للتأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه وتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام والحفاظ عليه وضمناً أهداف أخرى منها معدل نمو مرتفع وتنظيم كمية النقود المتداولة والمقرضة توسعاً أو انكماشاً واستقرار المستوى العام للأسعار ومستوى العمالة وسعر صرف العملة المحلية. (عبد اللاوي، 2019-2020، الصفحات 86-87)

2.3 أهداف السياسة النقدية: تعمل السياسة النقدية في إطار التنسيق مع السياسات الأخرى كالمالية والإجتماعية وغيرها من أجل الحفاظ على المكتسبات وتدعيمها ومواجهة الإختلالات والتحوط منها، تنحصر أهداف السياسة النقدية في أربع محاور هي:

✓ **الاستقرار في المستوى العام للأسعار:** يعمل ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الذي لا يرافقه ارتفاع يناسبه لأجور ودخول الأفراد على زيادة أرباح المؤسسات والشركات وإثقال كاهل أصحاب الدخل الثابت والضعيف، وباعتبار النقود أكثر العوامل تأثيراً على تقلبات الأسعار تسعى السلطات النقدية إلى تخفيف الآثار السلبية للتضخم ومواجهة التقلبات في مستويات الأسعار لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. (خلف الله، 2017-2018، صفحة 103)

✓ **معدل نمو مرتفع:** يقصد به تحقيق زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما، إن التوسع مثلاً في منح القروض أو زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد أو تخفيض معدلات الفائدة يعمل على رفع معدل الإيداع ويؤثر بالإيجاب على معدل الاستثمار المالي والحقيقي، هذا الأخير يزيد فرص مناصب الشغل فيرتفع الدخل ومنه يزيد الاستهلاك، وكل ما سبق يحسن مستويات المعيشة ومعدلات النمو. (لبسط، أبريل 2019، صفحة 112)

✓ **العمالة والتشغيل:** إن تحقيق الهدفين السابقين من شأنه زيادة الطلب الفعال الذي يكون له الأثر في تحفيز المنتجين والمستثمرين على زيادة الإنتاج والتوسع في استثماراتهم وهو ما يساعد في المحافظة على مناصب الشغل الحالية وخلق أخرى جديدة في محاولة لرفع الطاقات الإنتاجية ومنه الوصول إلى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج. (بربيش، 2007، صفحة 20)

✓ **توازن ميزان المدفوعات:** يكتسي ميزان المدفوعات أهمية بالغة في قياس قوة اقتصاد بلد ما ومدى تطوره وحجم التبادلات وطبيعة العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم، ولتحقيق توازن ميزان المدفوعات والحفاظ عليه على الأقل قريبا من التوازن تكون أدوات السياسة النقدية فعالية هامة في حالات العجز كما في الفائض ومنها أيضاً إتجاه وحجم حركة رؤوس الأموال دخولاً أو خروجاً. (لبسط، أبريل 2019، صفحة 112)

3.3 أدوات السياسة النقدية: يتدخل البنك المركزي في إدارة المعروض النقدي في الاقتصاد وكذا التأثير في حجم الائتمان للمؤسسات المالية المصرفية وفقاً لأهداف مرحلية تكون في الغالب قصيرة الأجل وعن طريق أدوات يمكن تقسيمها إلى ما يلي: (عبدلي، 2018-2019، الصفحات 63-69)

❖ **الأدوات الكمية:** تسمى أيضاً غير المباشرة، تسعى من خلالها إلى التأثير على بعض المتغيرات في السوق النقدي وأهم عناصره البنك المركزي والبنوك التجارية، ومن أهم هذه الأدوات نذكر:

▪ **عمليات السوق المفتوحة:** هي تدخل البنك المركزي أو من خلال وسيط في السوق النقدي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية وأهمها السندات الحكومية وأذونات الخزنة بحسب السياسة المنتهجة للتأثير في حجم المعروض النقدي وقدرة البنوك على منح الائتمان، تتطلب هذه الأداة شروطاً لنجاحها منها تطور وكفاءة الأسواق المالية، ملاءة البنوك التجارية وقدرة التمويل الذاتي لها، المناخ الاستثماري ومرونته.

▪ **سعر إعادة الخصم:** تسعى البنوك التجارية في حالة نقص السيولة لديها وارتفاع تكلفة قنوات التمويل إلى إعادة خصم الأوراق المالية والتجارية التي بحوزتها لدى البنك المركزي، في هذه الحالة يمكن للبنك المركزي أن يرفع هذا المعدل إذا أراد لجم قدرة البنوك على منح القروض أو يخفضه إذا رغب في زيادة قدرتها الائتمانية، تتوقف فعالية هذه الأداة على حجم السوق النقدي ومستوى النشاط الاقتصادي.

▪ **معدل الاحتياطي الإجمالي:** بموجب القوانين فإن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من سيولتها لدى البنك المركزي، هذه الأداة تعتبر من أدوات الرقابة على البنوك ولها أهداف منها حماية أموال المودعين والتأثير في سيولة البنوك، من سلبياتها أنها لا تراعي الفروق بين البنوك الكبيرة أو الصغيرة ومنه يختلف حجم تأثيرها من بنك لآخر.

❖ **الأدوات الكيفية:** هي أدوات مباشرة يستخدمها البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية لتحقيق أهدافه المختلفة، ومن أهم هذه الأدوات نذكر ما يلي:

▪ **الإقناع الأدبي:** تعتمد هذه الأداة كثيرا على كفاءة وقدرة مجلس الإدارة للبنك المركزي وشخصية وخبرة محافظه على الخصوص، بحيث يمكن عن طريق الإتصال المباشر أو بعقد إجتماعات مع مدراء البنوك التجارية ومؤسسات الائتمان أو المراسلات وإسداء التعليمات الإشرافية لمحاولة إرشادهم وإقناعهم بانتهاج سياسة معينة. (عبد القادر متولي، 2010، صفحة 22)

▪ **توجيه وتنظيم الائتمان:** يمكن للبنك المركزي بطرق مباشرة أو غير مباشرة من تأطير وتخصيص حجم الائتمان والقروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية وتوجيهها لدعم بعض القطاعات ذات الأولوية لدى الحكومة، وهنا يمكن للسلطات النقدية إصدار قوانين وتشريعات تحدد النسب العليا أو الدنيا من القروض الممنوحة أو القطاعات المختارة خلال سنة مالية معينة. (لحلو، 2010، الصفحات 74-77)

▪ **السياسة الإنتقائية:** من بين أهداف هذه السياسة الحد أو تأجيل تمويل بعض المشاريع وتوجيهه إلى قطاعات اقتصادية أو إنتاجية أو مشاريع دون أخرى، بحيث يمكنه تقديم تسهيلات للبنوك المتخصصة في المجالات المراد تشجيعها وتحفيزها مثل القطاع الفلاحي أو الاستثماري أو العقاري وغيرها. (لحلو، 2010، الصفحات 74-77)

▪ **القروض الاستهلاكية:** تعتمد هذه الآلية على تقسيم ثمن السلعة الاستهلاكية كالعقارات، السيارات، الأثاث، الأدوات الكهرو منزلية وغيرها إلى مبلغ مقدم ويتم تقسيم الباقي إلى أقساط شهرية، في حالة سياسة البنك المركزي التوسعية في هذه العملية يعمل على خفض المبلغ المقدم وزيادة عدد الأقساط لتشجيع الطلب على هذه السلع وبالتالي إمتصاص السيولة من الاقتصاد، تتأثر هذه السياسة بنوعية السلع الاستهلاكية المعروضة وأسعارها ومدى تجاوب ورغبة المستهلكين في الإقبال عليها. (مجيد الموسوي، 2009، صفحة 272)

4. مفاهيم متعلقة بالاستقرار المالي:

يتزايد الاهتمام بالاستقرار المالي يوما بعد يوم من طرف عديد الدول والمنظمات العالمية التي تطور وتخلق آليات ومناهج للتنبؤ والتحوط وتخفيف حدة المشاكل والأزمات المالية التي تواجه وتهدد استقرار النظام المالي محليا وعالميا.

1.4 مفهوم الاستقرار المالي: تعددت واختلفت المفاهيم والتعاريف للاستقرار المالي، لكن كإطار عام يمكن القول بأن النظام المالي المستقر هو النظام الذي يتسم بالكفاءة والعدالة والفعالية في جمع، تسيير وتخصيص الموارد الاقتصادية على مختلف المناطق والقطاعات ويضمن سيرورة وسلاسة مختلف العمليات المالية وحمايتها من كل المخاطر والتذبذبات مثل الذعر المالي والمصرفي والإنهيارات المالية وعدم استقرار الأسعار. (بن داية و سفاري، 2020، الصفحات 796-797)

2.4 المصادر المحتملة لعدم الاستقرار المالي: تمثل هذه المصادر مجموعة من المخاطر المختلفة تم تقسيمها وتبويبها بمراعاة عدة معايير منها مصدر الخطر، طبيعته، الجهة المتأثرة وغيرها، الشكل التالي يوضح أكثر هذه التقسيمات:

الشكل 1: المخاطر المحتملة لعدم الاستقرار المالي



Source: (Garry, Understanding Financial Stability: Towards a Practical Framework, 2007, p. 29)

من خلال الشكل يتضح تعدد مصادر عدم الاستقرار المالي فمنها ما هو من خارج الدولة أو داخلها، من المحيط الخارجي للمؤسسة أو من داخلها، وهو ما يحتم الأخذ بعين الاعتبار لكل قنوات الإتصال بين الدول وبين المؤسسات كالأسواق المالية الدولية والمحلية وكل ما له علاقة بداخل النظام المالي أو خارجه.

3.4 مؤشرات الاستقرار المالي: تختلف الأوضاع الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها من بلد لآخر ومنه تختلف مؤشرات الاستقرار المالي المعتمدة من بلد لآخر، لكنها على إختلافها تشترك وتمحور حول تقوية الميزانيات العمومية واستقرار أسعار الصرف وزيادة معدلات النمو للناتج المحلي وخفض معدلات التضخم، ويتدعم هذا على مستوى البنوك والمؤسسات المالية بجودة الأصول وتحسين عرض الائتمان وضمان السيولة والربحية ورفع نسبة كفاية رأس المال وإدارة المخاطرة. (الطيب، 16 و17 أبريل 2021)

كما تشهد الأوضاع والعمليات المالية والاقتصادية تطورات عديدة ومتجددة بسبب زيادة وتنوع أنشطة المؤسسات وتوسع نطاقها محلياً ودولياً ما أدى أيضاً إلى ظهور مخاطر متنوعة لم تكن معروفة سابقاً وجب على الدول والمؤسسات التحوط لها، مواجهتها أو تحويلها. إن تحقيق الاستقرار المالي يعني تحقيق السلامة المالية على المستويين الكلي والجزئي، لهذا تستخدم السلطات المالية والنقدية هذه المتغيرات في عملياتها التقييمية والرقابية والتنظيمية لتحديد مواطن القوة والحفاظ عليها ومواطن الضعف ووقايتها وتدعيمها في وقت مبكر وعلاجها في حالات الصدمات والمخاطر، ومن بين المتغيرات الكلية التي يمكن أن تؤثر على النظام المالي وتهدد استقراره نذكر ما يلي: (Garry, Maintaining financial stability, september 2005, pp. 8-131-94)

■ بيانات الميزانيات العمومية: الموازنة العامة للدولة هي أداة تخطيط للمستقبل فهي ترجمة لأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها ومنها توجيه الأوضاع والسياسات الاقتصادية، غير أن عمليات توجيه النفقات إلى قطاعات معينة على أسس غير سوقية وعملية أو تخضع لسياسات السلم الاجتماعي يُعتبر تخصيصاً غير كفؤ للموارد ينعكس سلباً على الاقتصاد

ككل قد يؤدي إلى فائض مالي لمؤسسات مالية وعجز وإعسار لمؤسسات أخرى وتوجيه فرص الاستثمارات وعمليات منح الائتمان. يُعتبر الائتمان الممنوح من طرف البنك المركزي للخبزينة العمومية من أهم مسببات زيادة الضغوط التضخمية مما يؤثر سلباً على القطاع المالي ككل.

■ ميزان المدفوعات: تُعتبر المبادلات التجارية والمالية بين الدول من بين أهم قنوات انتقال عدوى الأزمات بين الدول خاصة تلك التي تعتمد في صادراتها على عدد محدود من المواد وهذا بسبب أي تقلبات في كميات أو أسعار هذه المواد، كما يُعد العجز في الحساب الجاري والتذبذبات في التدفقات المالية وأزمات أسعار الصرف وإنخفاض الاحتياطات كلها مؤشرات على عدم الاستقرار المالي.

■ صافي الدين والدخل: يزيد تراكم المتأخرات في الاقتصاد من صعوبات خدمة الدين العمومي والخاص على حدٍ سواء وعلى درجات السيولة للمؤسسات المالية خاصة في حالة الإعتماد الدائم أو المتكرر على العالم الخارجي كما يؤدي إلى تسرب جزء كبير من الفوائض المالية إلى خارج الجهاز المصرفي وخارج الاقتصاد ككل وهو ما يؤثر سلباً على عمليات الإيداع والائتمان وإضعاف الجدارة الائتمانية للدولة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه نظيراتها ومتعاملها لسداد الديون والأقساط في مواعيدها دون تأخير. (بن الدين و مطاي، 2019، صفحة 101)

■ معدل النمو الاقتصادي: تؤدي معدلات النمو المنخفضة للناتج المحلي إلى تقلص عمليات الوساطة المالية وحجم الاستثمارات ومنه إنخفاض حجم الاحتياطات الأجنبية ما يحد من مقدرة البنوك والمؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها ويُضعف قدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ومنه يرفع حجم مخاطر الائتمان، كما يؤثر الركود في بعض القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية وإستثماراتها على سلامة النظام المالي ويزيد من تدهور نوعية المحافظ المالية والهوامش الربحية والتدفقات النقدية والاحتياطات. (بن الدين و مطاي، 2019، صفحة 100)

■ التضخم: يصعب التحكم في معدلات التضخم ونفقد معه الدقة في تقييم المخاطر المختلفة وخاصة المخاطر السوقية ومخاطر الائتمان ومخاطر المحافظ المالية، حيث يؤثر الإنخفاض السريع والكبير في معدل التضخم على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية وقيمة الضمانات والقروض الممنوحة خصوصاً في حالات الإقراض غير التحوطية. (Evans, M.Leone, Gill, & Hilbers, April 2000, p. 10)

■ أسعار الفائدة والصرف: تُعد التذبذبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف من أهم قنوات إنتقال العدوى بين الأسواق العالمية ومصدراً من مصادر الخطر للمؤسسات المالية وهذا من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية وكذا بسبب عدم التطابق في أسعار العملات بين أصول هذه المؤسسات وخصومها المالية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية له تأثير سلبي على النظام المالي ككل وعلى الأسواق الناشئة ويُعرضها للأزمات. (بوشين، 2017-2018، صفحة 159)

■ السيولة في الاقتصاد: تعتبر السيولة سلاح ذو حدين يجب مراقبتها باستمرار وتحقيق توازن دائم بين الموارد والاستخدامات لتفادي أي فائض في السيولة أو عجز فيها، وترتبط الدورة الاقتصادية بنشاط مختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية والخدمية وغيرها، وترافق هذا النشاط عمليات إقراض وإقتراض لتوفير السيولة وتدعيمها وزيادة كفاءة استخدامها ونقلها بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز وكذا زيادة الاحتياطات. (كامل رشيد، 2018)

5. السياسة المالية خلال الفترة 2008-2020:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل واضح على إيرادات المحروقات ما جعله عرضة لتذبذب أسعارها فتتأثر إيراداته صعوداً ونزولاً بحسب أسعارها، لهذا عملت السلطات المالية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي على إنتهاج سياسة مالية توسعية لتحسين مختلف المؤشرات كالنمو والبطالة وتخفيف آثار التبعية النفطية وتحفيز موارد القطاعات الأخرى، وما يُمكن أن نتوقف عنده خلال هذه الفترة هو الأزمة المالية العالمية وأزمة إنخفاض أسعار البترول سنة 2014 وزيادة حجم

العجز في موازنة الدولة في غياب البدائل التمويلية خارج المحروقات الشيء الذي دفع بالدولة إلى استخدام أساليب غير تقليدية في التمويل لتفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية. (سعودي، ديسمبر 2019، الصفحات 62-85)

1.5. الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2008-2020: يُمكن تبيان قيمة الإيرادات العامة وأهم مكوناتها خلال الفترة محل الدراسة من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول 1: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2008-2020 الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الجباية العادية	إيرادات غير جبائية
2008	5190.3	4088.6	965.2	136.5
2009	3675.9	2412.7	1146.6	116.6
2010	4392.9	2905	1298	189.8
2011	5790.1	3979.7	1527.1	283.3
2012	6339.3	4184.3	1908.6	246.4
2013	5940.9	3678.1	2018.5	244.3
2014	5738.4	3388.4	2091.5	258.5
2015	5103.1	2373.5	2354.7	374.9
2016	5011.6	1682.55	2482.2	846.85
2017	6047.9	2217	2630	1200.9
2018	6389.4	2349.69	2648.5	1391.21
2019	6586.5	2518.48	2836.41	1231.61
2020	4991.2	1394.71	2531.96	1064.53

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 14، بنك الجزائر، جوان 2011 ص ص 6-29؛ ملحق إحصائي، وزارة المالية، 2016، ص 120؛ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 36، بنك الجزائر، ديسمبر 2016، ص 27؛ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37، بنك الجزائر، مارس 2017، ص 27؛ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 50، بنك الجزائر، جوان 2020، ص ص 6-27؛ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 52، بنك الجزائر، ديسمبر 2020 ص ص 6-29؛ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56، بنك الجزائر، ديسمبر 2021 ص ص 6-29؛ وزارة

المالية الجزائرية على الموقع <https://www.mf.gov.dz/index.php>؛ برنامج MicrosoftExcel 2019

بداية الفترة عرفت ارتفاعاً في إيرادات الجباية البترولية التي بلغت 4088.6 مليار دج مع 92.57 دولار للبرميل جعلها تساهم بـ 76% من إجمالي الإيرادات العامة، غير أن تداعيات الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار البترول إلى 55 دولار للبرميل أدى إلى تراجع إيرادات الجباية البترولية لتصل إلى 2412.7 مليار دج فقط سنة 2009 وما خفف هذا العجز هو زيادة إيرادات الجباية العادية التي بلغت 1146.6 مليار دج، السنوات الثلاث التالية عرفت تحسن في أسعار المحروقات لتحسن معه الإيرادات الجبائية وغير الجبائية.

السنوات بعد 2013 سجلت العائدات البترولية 3678.1 مليار دج، 3388.4 مليار دج ثم 2373.5 مليار دج على التوالي والسبب تراجع أسعار برميل النفط من 100.2 دولار للبرميل في 2014 إلى 45 دولار سنة 2016، سنة 2015 عرفت أقل مستوى لها بـ 2373.5 مليار دج مع تحسن في الجباية العادية بلغ 2354.7 مليار دج. سنة 2016 عرفت إنخفاض غير مسبوق في الإيرادات الجبائية حيث بلغت 1682.5 مليار دج مسجلة إنخفاضاً في إجمالي الإيرادات العامة الذي بلغ 4747.4 مليار دج

وهو ما يثبت تقلب أسعار المحروقات وتأثيرها المباشر على الإيرادات العامة ومنه على وضعية رصيد الميزانية العامة. هذا وعرفت السنوات الثلاثة التالية تحسن تدريجي في قيمة إجمالي الإيرادات العامة وصل سنة 2019 إلى 6586.5 مليار دج ليتراجع سنة 2020 إلى 4991.2 مليار دج والسبب دائما تراجع أسعار المحروقات التي سجلت 42.1 دولار للبرميل محققة 1394.71 مليار دج فقط كإيرادات للجباية البترولية.

2.5. النفقات العامة للجزائر خلال الفترة 2008-2020: عرفت الفترة محل الدراسة شبه ثبات في قيمة نفقات التسيير مسجلة زيادات تدريجية طفيفة يُمكن تفسيرها بالبرامج المنتهجة من طرف الدولة وسياسات التشغيل في القطاع العمومي خاصة مع تذبذب في نفقات التجهيز الذي يبقى يخضع لحجم الإيرادات المحققة والسيولة المتوفرة، الجدول التالي يبين أكثر هذه الملاحظات:

الجدول 2: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2008-2020 الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2008	4191	2217.7	1973.3
2009	4246.6	2300	1946.6
2010	4466.9	2659	1807.9
2011	5853.6	3879.2	1974.4
2012	7058.1	4782.6	2275.5
2013	6092.1	4204.3	1887.8
2014	6995.7	4494.32	2501.44
2015	7656.35	4617	3039.32
2016	7297.49	4585.56	2711.93
2017	7282.63	4677.18	2605.44
2018	7899.06	4670.27	3228.78
2019	7725.47	4879.12	2846.35
2020	7372.71	4742.44	1521.02

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 14، بنك الجزائر، جوان 2011 ص ص 6-29؛ ملحق إحصائي، وزارة المالية، 2016، ص 120؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 36، بنك الجزائر، ديسمبر 2016، ص 27؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 37، بنك الجزائر، مارس 2017، ص 27؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 50، بنك الجزائر، جوان 2020، ص ص 6-27؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 52، بنك الجزائر، ديسمبر 2020 ص ص 6-29؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 56، بنك الجزائر، ديسمبر 2021 ص ص 6-29؛ وزارة

المالية الجزائرية على الموقع <https://www.mf.gov.dz/index.php>؛ برنامج MicrosoftExcel 2019

في إطار مواصلة واستكمال البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرامج الخماسية التي تلتها عرفت النفقات العامة تطوراً من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة خاصة برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 حيث انتقلت قيمة النفقات العامة من 4191 مليار دج سنة 2008 إلى 4466.9 مليار دج سنة 2010 ثم 6995.7 مليار دج سنة 2014 مع ذروة فترة تقدر بـ 7058.1 مليار دج سنة 2012 التي عرفت كثرة وتوسع الاستثمارات والمشاريع الكبرى وعمليات الإسكان، لتسجل بعدها تراجعاً سنة 2013 بنسبة 17.16% بسبب تقليص نفقات التجهيز وتراجع حجم الاستثمارات من 2363 مليار دج إلى 1892.6

مليار دج غير أن هذا التراجع لم يلبث أن عاد ليرتفع إلى 2479.5 مليار دج مع ارتفاع نسبي لنفقات التسيير التي مثلت نسبة 64.24% من النفقات العامة.

هذه النفقات عرفت زيادة لتصل إلى 7656.35 مليار دج سنة 2015 مسجلة زيادة في نفقات التسيير بـ 4617 مليار دج و3039.32 كنفقات تجهيز، بداية 2016 كانت بداية شح الموارد المالية وترجع الإيرادات كما عرفت إنتهاج سياسة تقشفية لترشيد النفقات مع خفض نفقات التجهيز إمتدت أيضاً إلى سنة 2017 بقيمة 2605.44 مليار دج، تحسُّن أسعار المحروقات سنة 2018 أدى إلى زيادة إجمالي النفقات العامة مسجلة 7899.06 مليار دج متأتية أساساً من ارتفاع نفقات التجهيز التي بلغت 3228.78 مليار دج. الأزمة الصحية العالمية بسبب وباء كورونا كوفيد 19 ألقت بظلالها على كل اقتصاديات العالم لتتوقف معها كل المشاريع حديثة الإنطلاق وتأجيل تلك التي لم تنطلق بعد وهو ما تؤكده قيمة الاستثمارات ونفقات التجهيز التي بلغت 2846.35 مليار دج سنة 2019 ثم 1521.02 مليار دج سنة 2020 مسجلة أقل قيمة لها خلال كامل فترة الدراسة.

3.5. الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2008-2020: سنة 2008 هي سنة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات الدول وخاصة الربعية منها مترافقة مع تراجع أسعار النفط، الجدول التالي يبين تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر لسنوات ما بعد الأزمة:

الجدول 3: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2008-2020 الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	السعر المرجعي للبرميل البتروال \$	سعر برميل البترول (\$)	رصيد الميزانية العامة
2008	5190.3	4191	37	99.9	999.3
2009	3675.9	4246.6	37	62.3	570.7-
2010	4392.9	4466.9	37	80.2	74-
2011	5790.1	5853.6	37	112.9	63.5-
2012	6339.3	7058.1	37	111	718.8-
2013	5940.9	6092.1	37	109	151.2-
2014	5738.4	6995.7	37	100.2	1257.3-
2015	5103.1	7656.35	37	53.1	2553.25-
2016	5011.6	7297.49	37	45	2285.89-
2017	6047.9	7282.63	50	54.1	1234.73-
2018	6389.4	7899.06	50	71.3	1509.66-
2019	6586.5	7725.47	50	64.4	1138.97-
2020	4991.2	7372.71	50	42.1	2381.51-

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: معطيات الجدولين 01 و 02؛ وزارة المالية الجزائرية على

الموقع <https://www.mf.gov.dz/index.php>؛ برنامج Microsoft Excel 2019؛

هذه المخاوف دفعت السلطات في الجزائر إلى تغيير السعر المرجعي المعتمد في حساب الميزانية العامة ليصبح 37 دولار للبرميل بعدما كان 19 دولار للبرميل في أغلب السنوات الماضية، بالإضافة إلى تدعيم الإيرادات خارج المحروقات ومحاولة ترشيد النفقات، سنة 2008 هي السنة الوحيدة التي عرفت فائض في الميزانية العامة بـ 999.3 مليار دج ثم عجز بـ 570.7 مليار دج سنة 2009 بسبب تراجع الإيرادات كأقل قيمة خلال فترة الدراسة. هذه الصدمة جعلت السلطات في الجزائر تعمل

على تحفيز النشاط الاقتصادي مع خفض نفقات التجهيز وترشيد النفقات وهو ما أتى بثماره وتقلص العجز إلى 74 مليار دج سنة 2010 ثم عجز بـ 63.5 مليار دج سنة 2011، في 2012 زاد هذا العجز إتساعاً ليصل إلى 718.8 مليار دج، لذا عملت السلطات على خفض النفقات الجارية ورأس المال سنة 2013 لتتراجع معها النفقات العامة والعجز في الميزانية إلى 151.2 مليار دج لكن أزمة إنخفاض أسعار المحروقات سنة 2014 زادت هذا العجز ليصل إلى 1257.3 مليار دج ثم 2553.25 مليار دج كعجز في السنة الموالية. الزيادة المعتبرة في الإيرادات الجبائية العادية وإتباع سياسة التقشف قللا من وطأة تراجع أسعار البترول سنة 2016 وتراجع العجز في الميزانية العامة ليصل إلى 2285.89 مليار دج، كما عملت الحكومة على ترشيد نفقاتها العامة مع محاولة البحث عن مصادر تمويلية جديدة مثل رفع قيمة الرسوم على المنتجات وخاصة الطاقوية منها بالإضافة إلى رفع قيمة الرسم على القيمة المضافة إلى 19% بموجب قانون المالية لسنة 2017 وكذا فرض رسوم جديدة، كما عملت على إدخال تعديلات في بعض المواد من قانون النقد والقرض تسمح لبنك الجزائر من دفع تسبيقات وقروض للخزينة العمومية عن طريق الاحتياطات والإصدار النقدي الجديد. (مطهري، 2021-2022، صفحة 149)

هذه الإجراءات ساهمت في تقليص نسبي للعجز الذي بلغ 1234.73 مليار دج ثم 1138.97 مليار دج سنة 2019 التي تزامنت مع أزمة كوفيد 19 وما رافقها من تقليص للواردات وتوقيف غالبية المشاريع لخفض النفقات، لكن هذا الإجراء لم يدم طويلاً حيث سجلنا عجزاً أوسع بلغ 2381.51 مليار دج سنة 2020.

6. السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008-2020:

عملت السلطات النقدية على تحقيق أهدافها المسطرة ضمن سياساتها بما يضمن الاستقرار على مختلف الأصعدة الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتحقيق معدلات مرضية لمختلف المتغيرات ذات الأولوية والأهمية مثل النمو، التضخم، البطالة وغيرها، وهذا عن طريق تطوير آلياتها وأدواتها والقوانين والأنظمة المحددة لها في إطار مواكبة القوانين والتشريعات الدولية:

1.6. تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة 2008-2020: عرفت الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناتها ارتفاعاً متواصلاً من سنة إلى أخرى خلال كامل فترة الدراسة وهو ما تؤكدته البيانات المرفقة في الجدول التالي:

الجدول 4: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2008-2020 الوحدة: مليار دج

الاحتياطات	صافي الموجودات الخارجية	مقابلات الكتلة النقدية		الكتلة النقدية M2	الكتلة النقدية M1 (النقود)	السنوات
		قروض إلى الاقتصاد	صافي القروض إلى الدولة			
370.3	10247	2615.5	3627.3-	6956	4964	2008
340.2	10886	3086.5	3488.9-	7178.7	4949.8	2009
464.7	11997	3268.1	3510.9-	8162.8	5638.5	2010
538.6	13922.4	3726.5	3406.6-	9929.2	7141.7	2011
717.8	14940.4	4287.6	3334.1-	11015.1	7681.5	2012
899.8	15225.16	5156.3	3235.4-	11941.5	8249.8	2013
1003.5	15734.5	6504.6	1992.4-	13686.8	9603	2014
1091.2	15375.4	7277.2	567.5	13704.5	9261.1	2015
888.5	12596	7909.9	2682.2	13816.3	9407	2016
1475.5	11227.4	8880	4691.9	14974.6	10266.1	2017

1239.2	9485.6	9976.3	6325.7	16636.7	11404.1	2018
1156.6	7598.7	10857.8	7019.9	16506.6	10975.2	2019
729.1	6436.4	11153.8	8697.7	17407.8	11683.3	*2020

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 14، بنك الجزائر، جوان 2011 ص ص 6-29؛ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 36، بنك الجزائر، ديسمبر 2016، ص 27؛ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37، بنك الجزائر، مارس 2017، ص 27؛ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 41، بنك الجزائر، مارس 2018، ص 27؛ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44، بنك الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص 6-18؛ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص ص 6-18؛ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 50، بنك الجزائر، جوان 2020، ص ص 6-27؛ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 52، بنك الجزائر، ديسمبر 2020 ص ص 6-29؛ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56، بنك الجزائر، ديسمبر 2021 ص ص 6-29؛ برنامج Microsoft Excel 2019؛ * إحصائيات السداسي الثاني 2020.

في بداية هذه الفترة عازمت الدولة على مراقبة تعزيز إنتعاش القروض الموجهة للاقتصاد حيث بلغ صافي الموجودات سنة 2008 ما قيمته 10246.9 مليار دج ليبدأ في الارتفاع تدريجياً حيث بلغ سنة 2010 ما يقارب 11997 مليار دج بزيادة قدرها 110% عن سنة 2009، ثم سجلنا توسعاً نقدياً يؤكد صلابة الوضعية المالية الخارجية وأدى إلى نمو متزايد للموجودات الخارجية كما رافقه زيادات بقيم هامة في قروض الاقتصاد. وما يسجل أيضاً خلال الفترة بين سنتي 2008 و2014 القيم السالبة لصافي القروض إلى الدولة كانت أعلاها سنة 2008 بـ 3627.3 مليار دج وأصغرها سنة 2014 بـ 1992.4 مليار دج، هذه القروض خاصة بالهيئات العامة تنفقها على المشاريع الإنتاجية والخدمات العامة كالطرق والجسور والسكك الحديدية وغيرها.

تميزت الفترة بعد سنة 2015 عموماً بثبات قيمة المتغيرات النقدية ما يعكس بطء النمو في الكتل النقدية وترجع أسباب ذلك أساساً إلى تراجع الإيرادات خاصة النفطية منها ومنه إنخفاض الفوائض المالية وحجم السيولة في الاقتصاد، وهو الأمر الذي غير مجرى السياسة النقدية المنتهجة نحو تفعيل وتطوير أدوات تضمن توفير السيولة النقدية في الاقتصاد وتمويل النظام المالي والمصرفي ككل. (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 129) النمو الضعيف للكتلة النقدية M2 الذي بلغ سنتي 2015 و2016 ما نسبته 0.13% على التوالي كما تراجع صافي الموجودات الخارجية بـ 18.1%، لكن سنة 2017 ارتفاع الودائع الجارية بنسبة 22.1% عن سابقتها ولأجل بنسبة 6.8% ساهم في تحسن نمو الكتلة النقدية M2 بـ 8.4% وهي فترة عرفت استقراراً لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، (بنك الجزائر، جويلية 2018، صفحة 148) أما صافي الموجودات الخارجية فقد عرف تزايداً سنوياً من 10247 مليار دج إلى 15734.5 مليار دج ثم سلسلة تراجع من 15375.4 مليار دج سنة 2015 إلى 6436.4 مليار دج فقط سنة 2020، كما عرف السداسي الأول لسنة 2021 دفع مستحقات على الدولة تتمثل في تسبيقات الخزينة والتي كانت قيمتها معدومة منذ سنة 2015 بمبلغ قدره 2910 مليار دج لمواجهة عجز الخزينة وتسديد النفقات الضرورية.

2.6 أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008-2020: لتحقيق مختلف الأهداف للسياسة النقدية ومنها استقرار الأسعار والاستقرار المالي كان لزاماً على السلطات النقدية أن تعمل على تطوير أدواتها وتزيد فعاليتها، وفيما يلي رصد لأهم الأدوات المستخدمة:

الجدول 5: تطور بعض أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008-2020 الوحدة: %

السنوات	معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر	معدل الإحتياطي الإجباري	عمليات السوق المفتوحة	معدل سوق ما بين البنوك (المعدل السنوي النقدي)
2008	4	8	0	0.43
2009	4	8	0	0.23

1.10	0	9	4	2010
1.09	0	9	4	2011
0.14	0	11	4	2012
0.19	0	12	4	2013
0.22	0	12	4	2014
1.01	0	12	4	2015
0.81	0	8	3.5	2016
2.20	3.5	4	3.75	2017
1.52	3.5	10	3.75	2018
1.44	3.5	10	3.75	2019
1.79	3.5 إلى مارس؛ 3.25 أبريل؛ 3 إلى سبتمبر؛ ثم 0	3	3.75 إلى 28 أبريل ثم 3.00	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 52، بنك الجزائر، ديسمبر 2020 ص 6-17؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 56، بنك الجزائر، ديسمبر 2021، ص ص 06-19؛

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ ثبات معدلات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر ارتفاع معدل الإحتياطي الإجباري من 8% سنة 2008 إلى 12% بعد 2013 في محاولة لإمتصاص فائض السيولة لدى البنوك والمؤسسات المالية في بداية السنتين 2008 و2009 بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحقيق الجزائر لفائض في الإيرادات تميز بوفرة مالية معتبرة زادت من تعزيز ومتانة الوضع المالي، يمثل معدل إعادة الخصم أداة مهمة للبنك المركزي في الحصول على السيولة أو منحها للمؤسسات المالية، هذا المعدل عرف ثباتا منذ بداية فترة الدراسة سنة 2008 بمعدل 4% إلى تاريخ 02 أكتوبر 2016 حيث تم تخفيضه إلى 3.50% ثم 3.75% من 2017 إلى غاية 15 مارس 2020 حيث تم تخفيض هذا المعدل مرة ثانية ليبلغ 3.25% ثم أصبح 3.00% بداية من 29 أبريل 2020 إلى يومنا هذا لتشجيع عمليات إعادة الخصم للبنوك التجارية لدى البنك المركزي لزيادة سيولتها وبالتالي زيادة قدرتها على منح الائتمان للمتعاملين الاقتصادية وتوفير السيولة. (بنك الجزائر، ديسمبر 2021، صفحة 19)

تم إستحداث آلية معدل الإحتياطي الإجباري بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض 90/10 التي تلزم مختلف البنوك والمؤسسات المالية بالإحتفاظ بمبالغ مالية في شكل إحتياطات لدى بنك الجزائر، هذا المعدل عرف زيادة من سنة إلى أخرى ليصل من 8% سنة 2008 إلى 10% سنة 2019، ثم خفضه إلى أدنى مستوياته بـ 3% سنة 2020 لزيادة السيولة والقدرة التمويلية للبنوك. (محافظ بنك الجزائر، أبريل 2017، صفحة 25)

كما عرف معدل المكافئة في الإحتياطي الإجباري قيمة ثابتة طول سنوات فترة الدراسة قدر بـ 0.5%.

عمليات السوق المفتوحة ورغم أهميتها وسهولة وإتساع إستعمالها إلا أنها خلال الفترة محل الدراسة تم تطبيقها فقط مع بداية سنة 2017 سعياً من الدولة للحصول على موارد مالية داخلية في محاولة لتفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وعرفت معدل ثابت قدر بـ 3.5% لكل العمليات ومختلف الفترات قصيرة الأجل حددها بنك الجزائر بـ سبعة أيام، ثلاثة أشهر، ستة أشهر وسنة، كل هذه الفترات تم إلغاؤها في السنوات الموالية والإبقاء فقط على فترة سبعة أيام ثم خفض معدل السوق المفتوحة بداية من ماي 2020 إلى 3%. (بنك الجزائر، ديسمبر 2020، الصفحات 6-17)

إعتمدت الحكومة آلية القرض السندي سنة 2016 عن طريق طرح سندات حكومية وأوراق مالية بنسب فائدة مرتفعة عما هو معمول به في سوق البنوك فاقت 3.5% للقصيرة الأجل و5% للمتوسطة وطويلة الأجل في محاولة للتحكم في الكتلة

النقدية المتداولة في السوق الرسمي وغير الرسمي لتشجيع المستثمرين المحليين وجلب إستثمارات خارجية. (بهلول وزغانية، جوان 2020، صفحة 188)

أقرت الحكومة الجزائرية حسب ما ورد في القانون رقم 10/17 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم لأحكام الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 في محاولة لتفادي الاستدانة الخارجية إعتقاد التمويل غير التقليدي عن طريق فرض إقراض البنك المركزي لتغطية حاجيات الخزينة العمومية وتوجيه هذه الموارد لتمويل العجز الدائم في الميزانية العامة وتمويل الصندوق الوطني للإستثمار وتمويل الدين العمومي، جاء هذا الإجراء بعد إستمرار تراجع أسعار المحروقات منذ 2014 وتراجع احتياطي الصرف الأجنبي إلى غاية 2017 بأكثر من 105 مليار دولار، تم إصدار 2185 مليار دج خصصت منها 570 مليار دج لتغطية عجز الخزينة و 354 مليار دج لصالح الصندوق الوطني للإستثمار و 452 مليار دج لإعادة شراء جزء من سندات خزينة بحوزة مؤسسة سوناطراك و سندات خزينة بقيمة 545 مليار دج متعلقة بديون نفس المؤسسة و 264 مليار دج لتسديد الجزء الأول من القرض السندي، كما تم إصدار نقدي جديد سنة 2018 فاق 1400 مليار دج، (بهلول وزغانية، جوان 2020، الصفحات 188-196)

7. إنعكاس إجراءات السياستين المالية والنقدية على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر:

عرفت الجزائر خلال الفترة 2001-2020 تطبيق برامج تنموية خماسية هي برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج تكميلي لدعم النمو 2005-2009، البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 وأخرها النموذج الجديد للنمو 2016-2030، حيث رصدت لها مبالغ مالية معتبرة وعملت خلالها على إستكمال أهم المشاريع الكبرى وتحسين مناخ الإستثمار لرفع معدلات النمو والتشغيل وخفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي. (صلاح، بلقلة، و حريري، 2021، صفحة 573)

أما من جانب السياسة النقدية فقد شددت القوانين والتشريعات على تحديد مهام بنك الجزائر في على توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني ورفع الطاقات الإنتاجية مع ضرورة الحفاظ على الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي والاستقرار المالي واستقرار الأسعار وتوفير أفضل الشروط لتنظيم وتوجيه ومراقبة النقد والقرض واستقرار أسعار الصرف والحفاظ على قيمتها وتحقيق التوازن داخلياً وخارجياً وتحقيق نمو سريع للاقتصاد وتدعيم الرقابة الداخلية للمؤسسات المالية لتأطير المخاطر وضمان السيولة والسير الحسن لنظم الدفع وزيادة فعاليتها ومنها القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والأوامر 03-11 و 10-04 وغيرها المتعلقة بإصلاح إطار السياسة النقدية وتعزيز إطارها العملياتي. (بوهلة و حمو، 2021، صفحة 23)

يمكن تحليل أثر إجراءات كل من السياستين المالية والنقدية على بعض مؤشرات الاستقرار المالي الكلية في الجزائر

من خلال تحليل البيانات والإحصائيات المقدمة في الجدول التالي:

الجدول 6: تطور بعض مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2008-2020 الوحدة: %

السنوات	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	مجموع الدين الخارجي (مليار دج)	معدل النمو %	أسعار الصرف مقابل الدولار قيم متوسط الفترة دج	التضخم مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي %	معدل السيولة في الاقتصاد %
2008	999.3	36.99	100.00	2.4	64.56	4.86	63.3
2009	570.7-	3.86	90.21	2.4	72.65	5.74	72.96
2010	74-	15.58	90.95	3.6	74.40	3.91	69.1
2011	63.5-	20.14	90.19	2.9	72.85	4.52	68.4
2012	718.8-	12.05	90.02	3.3	77.55	8.89	69.5

71.7	3.26	79.38	2.8	90.00	0.13	151.2-	2013
79.42	2.92	80.56	3.3	90.07	5.88-	1257.3-	2014
82.1	4.78	100.46	3.8	92.65	27.57-	2553.25-	2015
79.4	6.4	109.46	3.5	96.63	26.3-	2285.89-	2016
79.2	5.59	110.96	1.6	96.93	23.3-	1234.73-	2017
82.1	4.27	116.61	1.4	97.25	15.82-	1509.66-	2018
81.3	2.30	119.36	0.8	96.60	16.93-	1138.97-	2019
85.2	2.42	126.82	5.48-	94.14	16.37-	2381.51-	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: معطيات الجداول 01 و02 و03؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 14، بنك الجزائر، جوان 2011 ص ص 6-29؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 36، بنك الجزائر، ديسمبر 2016، ص ص 27؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 37، بنك الجزائر، مارس 2017، ص ص 27؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 41، بنك الجزائر، مارس 2018، ص ص 27؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 44، بنك الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص 6-18؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 48، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص ص 6-18؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 50، بنك الجزائر، جوان 2020، ص ص 6-27؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 52، بنك الجزائر، ديسمبر 2020 ص ص 6-29؛ النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 56، بنك الجزائر، ديسمبر 2021 ص ص 6-29؛ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011 ص ص 213-231، أكتوبر 2012؛ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017 ص ص 138-157، جويلية 2018؛ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018 ص ص 149-168، ديسمبر 2019؛ برنامج Microsoft Excel 2019؛

وزارة المالية الجزائرية على الموقع <https://www.mf.gov.dz/index.php>.

1.7. الميزانية العمومية: يُعتبر هذا المؤشر من بين أهم الأهداف المشتركة للسياستين المالية والنقدية، وتُشكل الإيرادات الجبائية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية التي وصلت إلى 82% سنة 2011 على سبيل المثال بعد ما بلغ سنة 2008 قيمة 999.3 مليار دج كأعلى قيمة حققها خلال كامل فترة الدراسة والوحيدة التي كانت موجبة ويتجه بعدها رصيد الميزانية إلى قيم سالبة تُمثل عجزاً مستمراً بداية من سنة 2009 مع تزايد قيمة هذا العجز من سنة إلى أخرى في ظل تزايد النفقات العامة وتراجع الإيرادات العامة عامةً والنفطية خاصةً كأحد مظاهر وتداعيات الأزمة المالية العالمية في ظل ضعف الجباية العادية وإعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية وحساسية هذه الأخيرة للسوق العالمية، هذا العجز سمح بتحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العمومي وإتباع سياسة ميزانية مضادة للدورة مع ضمان إستمرارية المالية العامة على المدى المتوسط. (يوسفي و مولوج، 2020، صفحة 322) عصفت صدمات أسعار المحروقات بالإيرادات العامة سنة 2012 ليصل العجز في رصيد الميزانية إلى 718.8 مليار دج فما كان على السلطات إلا إتباع سياسة ترشيد النفقات العامة وزيادة نسبة تغطية العجز باستخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات التي بلغت نسبة 65.27% ليتقلص هذا العجز إلى 152.1 مليار دج ثم نسبة 95.19% سنة 2013، لكن سُرعان ما تطور عجز الموازنة وإزداد خطورة بعد إنهبان أسعار النفط سنة 2014 وإستنزاف الاحتياطات ليصل العجز إلى 1261.2 ثم 2553.2 ثم 2341.4 مليار دج في السنوات الموالية نتيجة التوسع الكبير في النفقات ووصول سعر البترول إلى 45 دولار للبرميل، عملت السلطات النقدية على محاولة تعبئة وتحسين الموارد المالية المتاحة والبحث عن موارد مالية جديدة منها دفع بنك الجزائر لفوائد القروض لصالح الخزينة العمومية بلغت 610 مليار دج سنة 2015 و919 مليار دج سنة 2016 بالإضافة إلى دفعه أيضاً لتسبيقات بلغت 276 مليار دج سنة 2015 و280 مليار دج سنة 2016 كانت بمثابة إجراءات أولية لحماية الاستقرار المالي والمحافظة عليه، رغم نفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات بداية من 2017 مع تزايد الإنفاق العام وفاتورة الواردات المتأينة من إنتهاج سياسة إنفاقية

توسعية تطلبها البرامج والمشاريع الاقتصادية إلا أن ارتفاع سعر برميل البترول إلى 54 دولار وإستفادة الخزينة العمومية من أرباحها لدى بنك الجزائر مع استقرار النفقات العامة وارتفاع معتبر للإيرادات العامة كلها عوامل ساهمت في تراجع عجز الميزانية. (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 34)

رصيد الميزانية العامة كما يلاحظ من الجدول سجّل عجزاً في أغلب إن لم نُقل كل فترة الدراسة وإزداد إتساعاً بعد 2014 نظراً لزيادة النفقات وتراجع الإيرادات، سنة 2014 كانت البداية الحقيقية لسياسة التقشف المتبعة من طرف الحكومة لترشيد النفقات وتخفيف الضغط على الخزينة العمومية، وقد ساهم بنك الجزائر في تخفيف هذا الضغط بزيادة تدريبية للكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد ومحاولة دفع عجلة الاقتصاد وهو ما تؤكد القيم الموجبة والمتزايدة سنوياً لصافي القروض الموجبة للدولة والقروض الموجهة للاقتصاد رغم تراجع حجم الاحتياطات في السنوات الأخيرة من 1475.5 مليار دج سنة 2017 لتصل إلى 1156.6 مليار دج سنة 2019 ثم 729.1 مليار دج سنة 2020.

2.7. ميزان المدفوعات: وصول أسعار المحروقات إلى 99.97 دولار سنة 2008 ساهم في الارتفاع الكبير للإيرادات العامة والفوائض المالية بالعملة الأجنبية ومنه تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بلغ 36.99 مليار دولار جراء تحسن وضع الميزان التجاري وزيادة الصادرات، لكن هذا التحسن لم يستطع الصمود في ظل تداعيات الأزمة العالمية وتراجع أسعار المحروقات إلى ما يقارب 62 دولار ليصل إلى مستويات دنيا بدأ بعدها في التحسن ليصل إلى 20.14 مليار دولار سنة 2012، سنة 2015 تمّ تسجيل رصيد سالب لميزان المدفوعات ترجع أسبابه إلى إنخفاض حاد ومتواصل في أسعار النفط الذي بلغ 24.5 دولار للبرميل وارتفاع فاتورة الإستيراد. (شوبار، ديسمبر 2021، صفحة 526)

تؤكد الأرقام المسجلة قوة الترابط بين حجم الصادرات من المحروقات وتطور ميزان المدفوعات الجزائري على غرار كثير من الدول الريعانية التي تعتمد على المواد النفطية كمصدر رئيسي لتمويل اقتصادها، يؤكد الجدول السابق العجز المسجل في رصيد ميزان المدفوعات الذي بلغ معدل 0.13 مليار دولار سنة 2013 ليسجل عجزاً متزايداً إنطلاقاً من سنة 2014 مسجلاً قيمة 5.88 مليار دولار نظراً للإنخفاض الحاد في أسعار المحروقات وبلوغه مستويات قياسية قاربت 50 دولار للبرميل الواحد بين 2015 و2016. (بن الدين ومطاي، 2019، صفحة 100) هذه الفترة عرفت رفع تدريجي لمعدل الإحتياطي الإجباري من 8% سنة 2008 ليصل إلى 12% سنة 2015 في محاولة لحماية حجم السيولة والاحتياطات لدى البنك المركزي وهو ما ساعد في التحسن الملحوظ في الاحتياطات المسجلة من 370.3 مليار دج سنة 2008 إلى 1091.2 مليار دج سنة 2015 ونفس الملاحظة لصافي الموجودات الخارجية التي عرفت هي الأخرى تحسن ملحوظ من سنة 2008 بـ 10247 مليار دج إلى 15375.4 مليار دج سنة 2015.

سنة 2017 عرفت بداية شبه تحسن في سعر برميل البترول من 54.1 دولار إلى 71.3 دولار سنة 2018 ومنه تحسن في الإيرادات العامة وشبه ثبات في النفقات العامة وتقليص العجز في ميزان المدفوعات لهاتين السنتين من 23.3 مليار دولار إلى 15.82 مليار دولار، عرفت سنة 2017 بداية تطبيق أداة السوق المفتوحة بمعدل 3.5% مع تسجيل تخفيض لمعدل إعادة الخصم ليصبح 3.75%. في سنتي 2019 و2020 بقي العجز المسجل 16.93 مليار دولار ثم 16.37 مليار دولار على التوالي وهذا على الرغم من تحسن الإيرادات العامة سنة 2019 جراء تحسّن في حجم الإيرادات ناتج من تصدير المحروقات لكنه تراجع سنة 2020 مع ثبات في حجم العجز المسجل في ميزان المدفوعات بـ 16.37 مليار دولار.

3.7. صافي الدين والدخل: بعد السنوات التي تمّ فيها استخدام صندوق ضبط الإيرادات في تسديد الديون المترتبة على عاتق الدولة كانت آخرها سنة 2008 بمبلغ 465.4 مليار دج وفي مقابل ذلك بدأ استخدام هذه الموارد في تغطية العجز المسجل على مستوى رصيد الميزانية الذي إنطلق في 2006 بنسبة تغطية تقدّر بـ 5.27% ليصل إلى 30.13% في 2008 ثم 58.56% و65.27% سنتي 2011 و2012 على التوالي، وسنة الذروة هي 2013 بـ 95.19% ثم 73.56% سنة 2016.

حجم الدين الخارجي عرف قيمة 100 مليار دج سنة 2008 ثم بقي ثابتاً في حدود 90 مليار دج إلى غاية 2015 ثم في حدود 97 مليار دج إلى سنة 2019، أما سنة 2020 فقد بلغ فيها مجموع الدين العام الخارجي 94.14 مليار دج. هذه الأرقام والمبالغ تُعبر عن سعي الدولة وإصرارها في محاربة الدين العام وخاصة الخارجي وتشجيع الدخل وكل ما من شأنه تشجيع وتنمية

الإيرادات وجعلها تتخذ كل الإجراءات العادية وغير العادية لتفاديها إلا للضرورة القصوى، لهذا عملت السلطات المالية والنقدية على حد سواء لتوفير السيولة للاقتصاد بكل الوسائل والطرق مستخدمة كل الآليات والإجراءات لتحقيق ذلك.

4.7. معدل النمو: تعمل كل الدول على تشجيع نموها الاقتصادي بدعم الناتج الداخلي الخام وسياسات التشغيل مع ضبط معدلات التضخم نظراً لتعارض الأهداف المراد تحقيقها، يبدو هذا جلياً في الجزائر من خلال سعي السلطات المالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي بزيادة طاقات الاستثمار الإنتاجية وتنشيط وزيادة حجم الطلب الكلي مع مرافقة للسياسة النقدية لتوفير القروض ومختلف العمليات المالية لدعمها، (حفصي بونبعو، يونس، و خريسي، 2021، صفحة 474) وهو ما تؤكده البرامج المتمثلة في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والبرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014 ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019 تمّ تبني النموذج الجديد للنمو للفترة 2016 وصولاً إلى سنة 2030، وهي تركز على إجراءات التصحيح والتنوع الاقتصادي وترشيد النفقات وتحسين الإيرادات خارج المحروقات وتهدف إلى ضمان معدلات نمو منتظمة للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ورفع مستويات التشغيل والدخل وتنوع الصادرات. (عباسي، يخلف، و عيساني، 14 نوفمبر 2019، الصفحات 26-29)

عرفت نهاية البرنامج التكميلي مع سنتي 2008 و 2009 دعماً كبيراً لسياسة التشغيل وتسريع وتيرة النمو زادت من خلالها الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الانفراج المالي وتبني سياسة توسعية لتشجيع البنوك والمستثمرين على تحقيق الأهداف المرجوة، لكن الأزمة المالية العالمية كان لها أثر في برنامج توطيد النمو بعد 2010 في محاولة لخلق التوازن والحد من البطالة بعد انخفاض الطلب العالمي على المحروقات ما أدى إلى تذبذب المداخيل ومعها معدلات النمو في تلك الفترة بين 3.6% و 2.8% صعوداً ونزولاً إلى غاية سنة 2014، أما برنامج توطيد النمو فقط عرف تراجعاً مستمراً لمعدلات النمو من 3.8% سنة 2015 إلى 1.4% سنة 2018 والسبب التراجع الكبير لأسعار النفط.

5.7. التضخم: يُعتبر التضخم من بين أهم المؤشرات المالية لكل الاقتصاديات، وتهدف غالبية البرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر إلى تحقيق معدلات نمو جيدة مع محاولة التحكم في معدلات التضخم في حدود دنيا قدر الإمكان. رافقت بداية هذه الفترة تداعيات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول بطرق مباشرة عن طريق البورصة أو غير مباشرة عن طريق أسعار العملات والمحروقات وغيرها وهو ما قد يكون سبباً في الارتفاع التدريجي لمعدلات التضخم بـ 4.86% سنة 2008 ثم بعدها ليصل إلى 8.89% سنة 2012 كذروة غير مسبوقة من مسبباتها ارتفاع فواتير الاستيراد وتكاليف الإنتاج مع زيادة مداخل المحروقات والفوائض المالية المحققة وارتفاع الكتلة النقدية M2 التي بلغت سنة 2012 ما قيمته 11015.1 مليار دج بعد أن كانت 6956 مليار دج سنة 2008، تراجع أسعار المحروقات بدايةً من سنة 2013 ساهم في انخفاض الإيرادات العامة وتراجع الكتلة النقدية وحجم السيولة في السوق بالإضافة إلى سياسة بنك الجزائر والأدوات غير المباشرة ما أدى إلى تراجع معدلات التضخم لكن لسنتين فقط ليعود إلى الارتفاع مجدداً وهذا رغم سعي السلطات النقدية للتحكم في هذه الظاهرة عن طريق تحديد استقرار الأسعار كهدف نهائي ومحاولة التحكم أكثر في التدفقات النقدية باستخدام مختلف الأدوات النقدية لمراقبة توسع الكتلة النقدية وهو ما نصّ عنه الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ثم الأمر 04-10 المعدل والمتمم لإعتماد آلية إسهداف التضخم ومحاولة خلق توافق بين عمل السياستين النقدية والمالية.

ومن بين الأدوات المستخدمة تعديل معدل إعادة الخصم والإحتياطي الإجباري دورياً كلما دعت الضرورة للحد من قدرة البنوك على منح الائتمان، حيث تضطر هذه الأخيرة إلى المسaire برفع أو خفض معدلات الفائدة على القروض حسب التوجه العام المطلوب ويتغير حجم السيولة المصرفية ومنه سيولة الاقتصاد، تمّ رفع معدل الإحتياطي الإجباري بداية من سنة 2013 إلى 12% وقد رافقه انخفاض في معدلات التضخم من 8.89% سنة 2012 إلى 3.26% و 2.92% في السنتين الموالتين مع أثر سلبي هو تراجع حجم الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة التي تراوحت معدلاتها بين 10 و 11.7% طيلة فترات الدراسة وقد زادت أكثر في السنوات الأخيرة بسبب الإجراءات التقشفية من جزاء تراجع أسعار المحروقات بعد 2014 ومضاعفات أزمة الوباء العالمي كوفيد19. التراجع الملحوظ للإيرادات العامة سنة 2020 التي بلغت 4991.2 مليار دج فقط وتراجع نفقات

التجهيز إلى 1521.02 مليار دج كان من العوامل المساهمة في تراجع معدل التضخم في السنتين الأخيرتين مسجلا النسب 1.95% و2.42% توالياً.

6.7. أسعار الصرف: شهدت أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تراجعاً مستمراً خلال فترة الدراسة خاصة في ظل اعتماد بنك الجزائر على سياسة التعويم المدار للعملة بترك قيمته تتحد عن طريق العرض والطلب على العملات ثم التدخل دورياً عند الحاجة لخفض أو رفع قيمته، يأتي هذا الإجراء لرفع قيمة الإيرادات العامة المتأتية أساساً من عائدات المحروقات والتي هي مقومة أساً بالدولار الأمريكي، بداية الفترة عرفت سعر صرف 64.56 دج مقابل الدولار الواحد سنة 2008 ليصبح 74.40 دج سنة 2010 في بداية لتعافي قيمة الدولار بعد الأزمة العالمية، وبدأ بعدها التنازل التدريجي في قيمته ليصل إلى 80.56 دج مقابل الدولار الواحد سنة 2014 ثم 100.46 دج سنة 2015 بغرض تقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية ولعب دور المقاوم الأول للصدمات. (بوهلة وحمو، 2021، صفحة 34)

التراجع المستمر خلال باقي الفترة نتيجة لتفاقم عجز الميزانية وتراجع أسعار النفط حيث سجلنا ما يقارب 110 دج سنتي 2016 و2017 رافقه رفع معدل إعادة الخصم إلى 3.75% وخفض معدل الإحتياطي الإجباري من 8% إلى 4% لرفع السيولة النقدية ومواجهة تراجع الطلب الكلي على القروض، لم تتحقق النتائج المرجوة لتلجأ الحكومة إلى التمويل غير التقليدي لإقراض الخزينة وإنعاشها، ليزيد تدهور العملة إلى 119.36 دج سنة 2019 ثم 126.82 دج مقابل الدولار الواحد سنة 2020 وهي أعلى قيمة مسجلة خلال كامل فترة الدراسة.

7.7. السيولة في الاقتصاد (M2/PIB): تزيد أهمية هذا المؤشر بسبب ترابط الاستقرار النقدي والمالي وتحريك عجلة الإنتاج في الاقتصاد الوطني لذا تستخدم السلطات عدة أدوات منها معدل الإحتياطي الإجباري ومعدل الخصم للتأثير فيه وتقليل الآثار السلبية لزيادة الكتلة النقدية M2 عن الناتج الداخلي الإجمالي أكثر من اللازم حيث أن النسبة بينهما تمثل معدل السيولة في الاقتصاد ، ومن معطيات الجدول نلاحظ الزيادة المستمرة في معدلات السيولة في الاقتصاد التي مردها إلى البرامج الخماسية والمشاريع الكبرى التي هي في حاجة إلى أموال ضخمة، جدير بالذكر أن صندوق ضبط الإيرادات لم يقدم تسبيقات لبنك الجزائر سوى سنة 2007 بـ 608 مليار دج بعدها عرفت الكتلة النقدية زيادة سنوية شبه ثابتة من سنة 2008 بـ 6956 مليار دج ومعدل سيولة في الاقتصاد يعادل 63.3% إلى غاية سنة 2014 بـ 13686.8 مليار دج ومعدل سيولة 71.7% ، سنة 2014 هي سنة أزمة تراجع أسعار البترول ومنه ثبات في حجم الكتلة النقدية لسنتين متتاليتين مع تجاوز بقليل لمعدل السيولة في الاقتصاد مسجلا شبه ثبات في قيمته خلال السنوات الباقية من فترة الدراسة بمعدل متوسط قدره 79%، ثم العودة المستمرة في الزيادة لباقي السنوات حتى سنة 2020 بـ 17407.8 مليار دج.

تزيد فعالية السياسة النقدية في التحكم في حجم الكتلة النقدية والسيولة المتداولة والمتوفرة لتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال الأدوات المستخدمة مثل تأثير أسعار الفائدة على قدرة الشركات العاملة في خدمة مديونياتها للبنوك وعلى أسعار الأصول المالية والسلع والخدمات المختلفة، كما يمكن لسياسة سعر الصرف أن تؤثر في حجم هذه السيولة وأن تحُد من التقلبات غير المبررة وعمليات المضاربة على العملة. (بن علي، 2015-2016، صفحة 195)

التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يمنع التضارب بينهما ويعمل على تحقيق أهم الأهداف وقد أثبتت فعاليته في تنظيم السيولة في الاقتصاد ومحاربة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا عن طريق تخفيض الطلب الكلي إلى وضع قريب أو مكافئ لمستوى العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، ومن بين الإجراءات المتخذة تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب وخفض عرض النقود عن طريق زيادة معدل الإحتياطي الإجباري وسعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية. (أحمد الأفندي، 2013، صفحة 289).

8. تحليل النتائج:

بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للبحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1.8. النتائج العامة:

- طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي جعلت التوازن والاستقرار الاقتصاديين مرهوناً بأسعار المحروقات.
- تعمل السياسة المالية على ترشيد الإنفاق العام الذي يتميز بأهمية كبيرة ومؤثرة في الاقتصاد الوطني. كما تسهم في دعم الطاقة الضريبية لتقليص عجز الميزانية العامة للدولة والذي يستتبع تدعيم الاستقرار المالي.
- يؤدي تذبذب أسعار المحروقات يؤدي إلى عدم استقرار الإيرادات العامة للدولة، مما يؤثر على النفقات العامة وحجم السيولة المتوفرة في الاقتصاد. وتنتقل آثارها سلبية كانت أم إيجابية إلى كل المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تمثل أيضاً مؤشرات للاستقرار المالي كمعدلات النمو، التضخم، ووضعية ميزان المدفوعات. كما تؤثر على قدرة البنوك بزيادة الفوائض المالية أو تراجعها.
- إن إنبهاج سياسة مالية توسعية وزيادة الإنفاق العام مع زيادة الكتلة النقدية، في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة قد يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وبالتالي الاخلال بالاستقرار المالي للبلد. ولحماية هذا الأخير عملت السلطات المالية والنقدية إلى تقديم الموارد المالية في حالات عجز الميزانية وامتصاص الفوائض الزائدة عن الحاجة لادخارها أو إعادة توجيهها إلى استثمارات أو ما يخدم الأهداف العامة للدولة.
- تتزايد النفقات العامة في الجزائر باستمرار مقارنة بالإيرادات المتذبذبة والمرتبطة بعوائد المحروقات. مما صعب مهمة السلطات النقدية في ضبط المستوى العام للأسعار وحجم الكتلة النقدية في التداول.
- يتسم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بالضعف نظراً لتضارب الأهداف أحياناً والتوجه الإنفاقي للدولة يؤدي في الغالب إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. في حالة العجز المالي وانعدام البدائل لجوء الدولة إلى التمويل التضخمي زاد من فعالية السياسة المالية التوسعية وأثر سلباً على باقي المؤشرات.

2.8. نتائج اختبار الفرضيات:

- تميزت السياسة المالية في الجزائر في أغلب فترة الدراسة بالتوسع بمرافقة للسياسة النقدية التي إنتهجت هي الأخرى مساراً توسعياً في ظل الفائض في السيولة؛ وإنكماشياً في ظل الأزمات الاقتصادية وكانت الأدوات غير المباشرة لها هي الأكثر استخداماً من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف منها الاستقرار المالي والنقدي، ومنه صحة الفرضية الأولى. كما تزيد فعالية هاتين السياستين بالاختيار المناسب والمثالي للتوقيت والادوات.
- إن الاضطرابات التي تصيب النظام المالي يمكن أن تنتقل عن طريق أثر العدوى لكل الاقتصاد أو تكون لها آثار سلبية وغير مرغوب فيها تزيد تفاقم الأزمة أو تخلق مخاطر وإختلالات أو حتى أزمات جديدة تهدد الاستقرار الاقتصادي العام ومنه تهدد الاستقرار المالي، وعليه نستنتج صحة الفرضية الثانية.
- تستهدف الدولة من خلال سياساتها التوسعية زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة مستويات التشغيل، مما أدى إلى تواصل العجز الموازني الذي أصبح هيكلياً ومؤثراً بالسلب على أداء السياسة النقدية ومقيدا لاستقلالية البنك المركزي، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم، ومنه نستنتج صحة الفرضية الثالثة. كما لا تزال استقلالية بنك الجزائر مرهونة بتدخل الحكومة.

9. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على أهم إجراءات وأدوات السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار المالي، حيث كانت البداية بإعطاء مفاهيم مختلفة حول السياسة المالية وأهم إجراءاتها وكذا السياسة النقدية وأهم أدواتها وإجراءاتها المستخدمة ثم تتبع تطور وتغير هذه الأدوات في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة من 2008 إلى 2020، ثم تطرقنا إلى تعريف الاستقرار المالي وأهم المخاطر المحتملة التي تهدده وأهم المؤشرات المستخدمة في تقييمه والدالة

عليه، وفي الأخير تناولنا واقع وإسقاط لمختلف أدوات السياستين المالية والنقدية في محاولة التأثير والتحسين في قيمة مختلف متغيرات ومؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر.

من أهم النتائج المتوصل إليها هي رعية الاقتصاد الجزائري وخصوصيته التي جعلت السياسات الاقتصادية ومنها السياسية والنقدية في شبه تبعية لأسعار المحروقات تتأثر بصعوده فتأخذ منهجا توسعياً، وتتأثر بتذبذباته وإنخفاضه فتعمل من خلال المشاريع والمخططات والتشريعات والقوانين على ترشيد الإنفاق العام وتحسين ظروف الائتمان وتوفير السيولة المالية لمختلف المتعاملين لحماية وزيادة الاستقرار الاقتصادي العام والاستقرار المالي بشكل خاص.

في الأخير يمكن تقديم مجموعة من الإقتراحات نوجزها فيما يلي:

- تشجيع التنوع الاقتصادي ودعم الصادرات خارج المحروقات ومصادر الإيرادات والدخل لتقليل إرتباط الاستقرار المالي بتقلبات أسعار المحروقات.

- السعي إلى زيادة فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها والعمل على تفعيل وتطوير السوق المالي.

العمل على زيادة كفاءة وفعالية مختلف الوحدات والأجهزة المالية والنقدية والتنسيق بينها في التخطيط لمختلف البرامج وتنفيذها ومتابعتها.

- تحقيق الاستقرار المالي ومختلف الأهداف يتطلب التنسيق بين مختلف السياسات وعلى كافة الأصعدة.

10. قائمة المراجع:

المراجع

Evans, O., M.Leone, A., Gill, M., & Hilbers, P. (April 2000). *Macroprudential Indicators of Financial System Soundness, Occasional paper 192*. Washington DC: International Monetary Fund.

Garry, J. (2007). *Understanding Financial Stability: Towards a Practical Framework*. United Nations, Washington, United States of America: Economic issues , International Monetary Fund.

Garry, J. (september 2005). Maintaining financial stability. *Economic issues, vol 36*, pp. 8-131-94.

آسيا بن داية، و أسماء سفاري. (2020). الاستقرار المالي في الجزائر بين تطبيق المعايير الدولية والتبعية النفطية -دراسة تحليلية-. دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12 (العدد 4)، الصفحات 796-797.

الحسين زواق. (2016). فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، صفحة 320.

السعيد بريش. (2007). الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج وتمارين محلولة (المجلد الطبعة الاولى). عنابة، الجزائر: دار العلوم.

السيد عبد القادر متولي. (2010). اقتصاديات النمود والبنوك (المجلد الأولى). عمان، الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون.

القانون رقم 17/84. (7 جويلية، 1984). القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية. الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 28 بتاريخ 10 جويلية 1984.

أمال بن الدين، و عبد القادر مطاي. (2019). تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي دراسة تطبيقية لحالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 02.

بنك الجزائر. (جويلية 2018). التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017. الجزائر.

بنك الجزائر. (ديسمبر 2020). النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 52. الجزائر.

بنك الجزائر. (ديسمبر 2021). النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56. الجزائر.

- بنك الجزائر. (سبتمبر 2017). التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016. الجزائر.
- بهاء الدين مطهري. (2021-2022). محاولة إستهداف معدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- حديجة بوهلة، و محمد حمو. (2021). السياسة النقدية وغير التقليدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة دفاتر بوادكس، العدد 02.
- رزيقة عبدلي. (2018-2019). أثر السياسة النقدية والمالية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خميس مليانة: جامعة الجيلالي بونعامة.
- زكريا خلف الله. (2017-2018). قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- ضياء مجيد الموسوي. (2009). النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي (المجلد الرابعة). ديوان المطبوعات الجامعية.
- طلال عباسي، العربي يخلف، و الربيع عيساني. (14 نوفمبر 2019). النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي. مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية، الإقليمية والدولية (الصفحات 26-29). جامعة الخلفة.
- عاشور يوسف، و إسماعيل مولوج. (2020). معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد الإنفاق العام - حالة الجزائر للفترة 2000-2018. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 03، الصفحات 315-324.
- عبد الجليل شليق. (2012). استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر 1990-2009 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- عبد الصمد سعودي. (ديسمبر 2019). دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر 2000-2018. مجلة دراسات إقتصادية، العدد 02.
- عبد الغني بن علي. (2015-2016). الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- عبد القادر فار. (2017 - 2018). أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 آفاق (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة أحمد بوقرة.
- عبد الله لبسط. (أفريل 2019). قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد من منظور إسلامي. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات إقتصادية، العدد 1، صفحة 112.
- عبد المنعم الطيب. (16 و 17 أفريل 2021). الاستقرار المالي وأهميته والمحددات الكلية لهذا الاستقرار في الدول العربية. المؤتمر المصرفي العربي السنوي: إستراتيجيات النهوض بالاقتصادات العربية إلى تطوير الأسواق المالية العربية والتزام ضوابط الحكومة المؤسسية وتحفيز المصارف والمؤسسات المالية العربية على زيادة تمويلاتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. عمان، الأردن: إتحاد المصارف العربية.
- فتيحة عبد اللاوي. (2019-2020). فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية - حالة الجزائر 2000-2016 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بلدية-2: جامعة لونيسسي علي.
- لياس شويار. (ديسمبر 2021). أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 02.

- ليلى بوشين. (2017-2018). الاستقرار المالي وأثره على السياسات الاقتصادية -دراسة حالة بعض الدول الخليجية- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- محافظ بنك الجزائر. (أفريل 2017). التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف إستمرار الصدمة الخارجية. الجزائر.
- محمد أحمد الأفندي. (2013). مقدمة في الاقتصاد الكلي (المجلد الطبعة الخامسة). كلية التجارة والاقتصاد، اليمن: جامعة صنعاء.
- محمد صلاح، ابراهيم بلقلة، و عبد الغني حريري. (2021). إستشراف تحديات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصاديالاقتصاديات النامية- إشارة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2018. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01.
- مسعود درواسي. (2005-2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990 - 2004 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة الجزائر.
- مصطفى كامل رشيد. (2018). قياس أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في مؤشرات مختارة للاستقرار المالي في العراق للمدة 2004-2016. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الصفحات 42-74.
- موسى بخاري لولو. (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (المجلد الأولى). بيروت، لبنان: مكتبة حسين العصرية.
- نورالدين بملول، و أسماء زغادنية. (جوان 2020). آثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري: دراسة تقييمية خلال الفترة 2017-2019. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 1، الصفحات 184-209.
- ياسين حفصي بونبعو، محمد يونسى، و فاطمة الزهراء خريسي. (2021). مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي. مجلة دراسات إقتصادية، العدد 03، الصفحات 465-478.